الانسان ليس يعلم ، وذلك ان هذه المقدمة انما يسلّمها من لم يشعر بأن المضمر الذي في «يعلم» مرة يعود على المعلوم ومرة على العالم. فاذن سبب التبكيت ها هنا انما هو الاشتراك الذي في المقدمة لا الاشتراك الذي في النتيجة بخلاف الوضع الأول.

قال : وهذه المسائل التي يكون التبكيت فيها من قبل الكثرة التي يدل عليها الاسم المشترك او اللفظ المشاغبي[٧] انما ينعقد التبكيت فيه متى كان القول نفسه يلزم عنه نقيضه. وليس يعرض هذا في قياس الخلف في كل المسائل ، وذلك ان قياس الخلف : منه ما يكون الكاذب اللازم عنه نقيض ما وضع فيه ، مثل ان يلزم من وضعنا ان الاعمى يبصر ان يكون الأعمى ليس بأعمى ؛ ومنه ما يكون الكاذب فيه نقيضًا لمقدمة معلومة الا انها لم توضع جزء قياس ، مثل ان يلزم عن قولنا ان الأعمى يتخيّل انه يتخيّل الالوان وذلك كذب ، الا انه لم يرفع منه[٨] الذي وضعنا.

قال : والنقيض لهذه المباكتات التي تكون من قبل اشتراك الاسم : اما في المقدمات كما قلنا ، واما في النتيجة ، فيكون بأن يتقدم المجيب عند السؤال فيقسم الاسم المشترك الى انحائه ، ويعرف الصادق منها من غير الصادق بأن يسمي ذلك ، فليزد الشرط الذي به تكون المقدمة صادقة على جهة الاستثناء. مثل ان سأله سائل : اليس للساكت ان يتكلم؟ فقال : نعم له ان يتكلم ، فانه يجب عليه ان يتدارك ذلك فيقول : لاكن لا[٩] في حين سكوته ، وكذلك ان اجاب بأنه ليس يتكلم تدارك ذلك فقال : لاكن يتكلم في المستقبل ؛ وكذلك اذا سئل : اليس كل من علم شيئًا فليس يجهله؟ فقال : نعم ، فانه يجب عليه ان يزيد فيقول : من الجهة التي علمه ، فإذا فعل ذلك لم تتم عليه المغالطة المشهورة التي كان القدماء يستعملونها. فانهم كانوا يَسئلون فيقولون : اليس من علم شيئًا من الأشياء فهو يجهله اصلاً؟ وانت تعلم ان كل اثنين عدد زوج ، وكنت لا تعلم هذين الاثنين اللذين[١٠] خبأت لك قبل ان اظهرها لك ، فأنت اذن تعلم الشيء وتجهله معًا ؛ وانما قلنا انه اذا اشترط من جهة ما علمه انه ليس تلزمه هذه المغالطة لأنه يقول : علمتها بالعلم الكلي ولم اعلمها بالعلم الجزئي ، فإذن الذي علمت ليس الذي جهلت.

— 20 —

— ٢٠ —

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

قال : ومن يعرف ان التغليط قد يعرض من المشاغبة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ، فقد يعرف أيضًا كيف النقض لهذه المغالطة بأن يقول انه اذا قسّمت دلّت على كذا واذا ركّبت دلّت على كذا ، وان الدلالتين مختلفتان ، وليس يلزم اذا قسّمت وركّبت ان تدلّ على شيء واحد. وقد لا يمتنع ان يجتمع في اللفظ المشاغبة والمراء من قبل الانتقال من القسمة الى التركيب ، ومن قبل ما يعرض في التركيب نفسه من الاشتراك ، مثل قول القائل : اليس تعلم ان هذا يضرب؟ فإذا قال : نعم ، قال[١] : وبهذا كان يضرب؟ قال : نعم ، قال : فإذن انت تعلم ان هذا كان يضرب وبهذا كان يضرب ، فإذن ما تعلم ان به يضرب فبذاك يضرب ، والذي تعلم ان به يضرب هو علمك ، فإذن بعلمك كان يضرب. فإن هذا القول قد دخلته المغالطة من وجهين ، احدهما انه ما كان صادقًا فيه مفردًا لم يصدق مركبًا ، وذلك ان علمه بأن «هذا يضرب» كان صادقًا ، وكونه ايضًا «يضرب بهذا» كان صادقًا ، ولم يكن صادقًا انه يعلم «انه يضرب بهذا الذي كان يضرب» ؛ وايضًا[٢] فان قوله : «وتعلم ان بهذا كان يضرب» قد يحتمل ان تكون الاشارة فيه الى الآلة والى العلم.

قال : والمغالطة التي تكون من التغيير من الأفراد الى التركيب أو بالعكس ليس هو[٣] من نوع المغالطة التي تكون من قبل اشتراك الاسم وعلى ما زعم بعض الناس من ان كل مغالطة لفظية فهي من قبل اشتراك الاسم. وذلك ان اختلاف المفهوم في اشتراك الاسم يعرض والاسم واحد بعينه ، واما ها هنا فانما يتغير المفهوم بأخذ الاسم مرة مفردًا ومرة مركّبًا ؛ كما يختلف المفهوم من اللفظ الواحد بعينه عندما تقرن[٤] به علامة الرفع او علامة الخفض او النصب ؛ ويختلف الاسم الواحد المكتوب من حروف واحدة بعينها عند اختلاف النقط عليه.

قال : وقد تبيّن انه ليس كل ما ينقض من المغالطات اللفظية هو من قبل اشتراك الاسم من الأمثلة التي استعملها بعض الناس في المغالطة. واتا في ذلك بأقوال مشهورة لأهل زمانه هي من باب المرائي[٥] الذي من اشتراك التركيب والذي